Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

16 et 17 Octobre 2010
16 و17 أكتوبر 2010

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

ناس الغيوان ونعمان لحلو يحيون أمسية فنية بالرباط

أكد فنانون ومثقفون بالرباط خلال أمسية توجت اللقاء الوطني التواصلي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، الذي نظمه على مدى يومين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، التزامهم برفع هذا التحدي النبيل.

وعبر الفنانون والمثقفون المشاركون في هذه التظاهرة التي نظمت تحت شعار "دينامية إبداعية متفاعلة ... من أجل مواطنة فاعلة" عن انخراطهم في نشر وتعميم ثقافة الإنسان، مشددين على أن الفن بكل تلاوينه من مسرح وسينما وموسيقى وتشكيل وكلمة معبرة يضطلع بدور كبير في تقريب وإيصال هذه الثقافة إلى أوسع شريحة من المجتمع.

وتوج هذا الحفل الفني ، الذي تميز بحضور العديد من الشخصيات من عوالم السياسة والثقافة ، بتسليم

الجوائز للفائزين في مسابقة ومعرض الفنون التشكيلية التي تنافس فيها تلاميذ المدرسة العليا للفنون الجميلة والمركز التربوي الجهوي بالدار البيضاء، إذ حاز على الجائزة الأولى الشاب محمد أسول، فيما عادت الجائزة الثانية مناصفة للشابين عمر بركامي ورشيد حرشاو، أما الجائزة الثالثة ففاز بها كل من رشيد أولكوش ومحمد أمين. يشار إلى أن هذه المسابقة أشرف عليها الأستاذان عبد النبي دشين وعبد الحي الملاخ، بينما تكونت لجنة تحكيمها من الأساتذة عبد الرحمن رحول وعبد الله الحريري وعبد الرحمن بنانة وعبد الحي الملاخ .

وقد احتضن بهو المسرح الوطني بهذه المناسبة، بالإضافة إلى عرض لوحات الفائزين في المسابقة، معرض للصور الفوتوغرافية بعدسة جعفر عاقيل وصوفيا فلسي من شعبة الإعلام والتواصل ومركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بالمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان.

وقد أحيى هذه الأمسية الفنية كل من مجموعات ناس الغيوان وأرشاش، والفنانين نعمان لحلو ومحمد الدرهم والباتول المرواني وحميد القصري وسعيد مسكر وعسكوري وكومي ونبيلة معن بالإضافة إلى فرقة بنان للرقص.

Revue de Presse du Cons

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

بداية انخراط فعلي للفنانين والعلماء للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

الرباط: عبد الحق الريحاني

«رسل الخير» .هذا هو الاسم الرمزي الذي أطلق على الفنانين والمبدعين والخطباء والعلماء المغاربة، الذين سيساهمون في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، ونشرها وسط أوسع الفئات والشرائح الاجتماعية، في إطار الاتفاقية التي تم توقيعها يوم الاربعاء بالرباط ما بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من جهة والائتلاف المغربي للثقافة والفنون والرابطة المحمدية للعلماء، خلال لقاء تواصلي نظم تحت شعار «دينامية إبداعية متفاعلة: من أجل مواطنة فاعلة».

أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أكد خلال هذا اللقاء الذي حضره العديد من المثقفين والمبدعين والفنانين المنتمين لعدة مجالات فنية، على «أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان مشروع حقوقي وثقافي وبيداغوجي، ذو بعد مجتمعي يهدف للتأثير الايجابي على العقليات والسلوكات، ويتطلب انخراطا واسعا من لدن الجميع، موضحا في هذا الصدد أن هذا المجهود عبارة عن ثمرة لالتقاء مجموعة من الإرادات، وعملا مهيكلا وملموسا» ، معتبرا كذلك أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان دعامة قوية لتربية الأجيال على التشبع بقيم حقوق الإنسان في شموليتها وصيانتها، بصفتها مصدرا للاستقرار والتنمية المجتمعيين.

ومن جانبه شدد محمد الدرهم رئيس الائتلاف المغربي للثقافة والفنون على الإيمان القوي في الإسهام الفعلي، والفاعل في الدفع بعجلة التنمية والتقدم لمجتمعنا المغربي كفنانين ومبدعين في إطار الدينامية الجديدة التي تعرفها بلادنا، جاعلين من الماضي الدفين لسنوات الجمر والرصاص، قوة متجددة للتاسيس والبناء، يلعب فيها المبدع والمثقف والفنان الدور المنوط به كعقل وضمير للمجتمع.

وعلى هامش اللقاء، اعتبر محمد العبادي رئيس الرابطة المحمدية للعلماء، خلال ندوة صحفية انعقدت على هامش اللقاء، أن الرابطة ستنتدب بعض الفاعلين الدينيين ك«رسل الخير» لإشاعة ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان، موضحا أن هذا الاسم «رسل الخير» له رمزية ودلالة في ثقافتنا الإسلامية، وله معان نبيلة لدى كافة المواطنين المغاربة، والشروط الأساسية التي ستتوفر في هؤلاء الفاعلين هي الفاعلية، والمصداقية، والرمزية كي يتمكنوا من أداء هذه المهمة النبيلة والسامية.

وتنص الاتفاقية المبرمة ما بين المجلس والائتلاف المغربي للثقافة والفنون على عمل الائتلاف على نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق، باستثمار كل الإمكانيات المتاحة من تظاهرات ومهرجانات وحفلات وعروض فنية، وفي مختلف مجالات الإبداع، وكذا تحسيس المبدعين والفنانين بالأدوار الأساسية والهامة التي يمكن أن يقوموا بها لنشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها.

أما الاتفاقية التي تربط المجلس بالرابطة المحمدية للعلماء، فتنص هي الأخرى على التزام الرابطة، فضلا عن نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق، بتحسيس العلماء والعلماء الوسطاء بالأدوار الأساسية والهامة التي يمكن أن يقوموا بها لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

ومن جهته يلتزم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بموجب كلتا الاتفاقيتين بتنظيم دورات تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة أطر الائتلاف المغربي للثقافة والفنون والهيئات التابعة له، ولبعض المبدعين والفنانين وكذا أطر الرابطة المحمدية للعلماء ولبعض العلماء والعلماء الوسطاء بالإضافة إلى توفير الوثائق والمستندات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشجيع ودعم المبادرات والأنشطة التي تقوم بها الهيئتان الخاصة بنشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها.

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

حفل فني لتدعيم ثقافة حقوق الإنسان

■ أخبار اليوم ■

أكد فنانون ومثقفون، مساء أول أمس الخميس بالرباط خلال أمسية توجت اللقاء الوطني التواصلي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، الذي نظمه على مدى يومين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، التزامهم برفع هذا التحدي.

وعبر الفنانون والمثقفون المشاركون في هذه التظاهرة، التي نظمت تحت شعار «دينامية إبداعية متفاعلة... من أجل مواطنة فاعلة»، عن انخراطهم في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان، مشددين على أن الفن بكل تلاوينه، من مسرح وسينما وموسيقى وتشكيل وكلمة معبرة، يضطلع بدور كبير في تقريب وإيصال هذه الثقافة إلى أوسع شريحة من المجتمع.

وتوج هذا الحفل الفني بتسليم الجوائز للفائزين في مسابقة ومعرض الفنون التشكيلية التي تنافس فيها تلاميذ المدرسة العليا للفنون الجميلة والمركز التربوي الجهوي بالدار البيضاء، إذ حاز الجائزة الأولى محمد أسول، فيما عادت الجائزة الثانية مناصفة لعمر بركامي ورشيد حرشاو، أما الجائزة الثالثة ففاز بها كل من رشيد أولكوش ومحمد أمين.

يشار إلى أن هذه المسابقة أشرف عليها عبد النبي دشين وعبد الحي الملاخ، بينما تكونت لجنة تحكيمها من عبد الرحمن رحول وعبد الله الحريري وعبد الرحمن بنانة وعبد الحي الملاخ.

وقد احتضن بهو المسرح الوطني بهذه المناسبة، بالإضافة إلى عرض لوحات الفائزين في المسابقة، معرضا للصور الفوتوغرافية بعدسة جعفر عاقيل وصوفيا فلسي من شعبة الإعلام والتواصل ومركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وقد أحيى هذه الأمسية الفنية كل من مجموعات: ناس الغيوان وأرشاش، والفنانين: نعمان لحلو ومحمد الدرهم والباتول المرواني وحميد القصري وسعيد مسكر وعسكوري وكومي ونبيلة معن، بالإضافة إلى فرقة بنان للرقص.

يذكر أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وقع، خلال افتتاح هذا اللقاء التواصلي، اتفاقيتي شراكة وتعاون مع كل من الائتلاف المغربي للثقافة والفنون والرابطة المحمدية للعلماء، ترومان نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، وإطارا تنظيميا ملحقا باتفاقيتي الشراكة المبرمتين سابقا بين المجلس ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

حرزني في حديث مع الطيب لعلج

أخبار اليوم المغربية

صورة المرأة في الإعلام

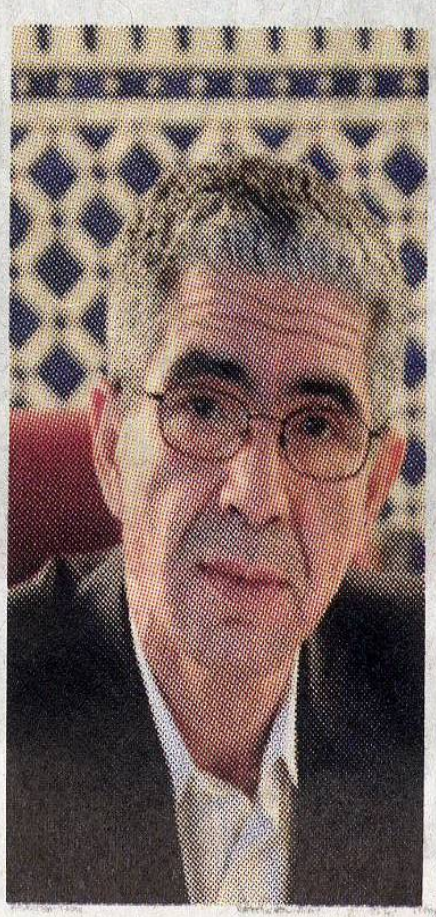

ينظم المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأكادير، اليوم السبت بأكادير، ندوة حول صورة المرأة في الإعلام تحت شعار «جميعا من أجل إعلام يصون كرامة المرأة»، وذلك في إطار الاحتفاء باليوم الوطني للمرأة المغربية (10 أكتوبر من كل سنة).

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه الندوة، المنظمة بشراكة مع تنسيقية الجمعيات النسائية المحلية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس-ماسة-درعة والمجلس الجماعي لأكادير، تتوخى تحسيس الرأي العام بضرورة تصحيح الجانب السلبي لصورة المرأة في الإعلام.

Revue de presse du Centre d'information

Du 15 au 22 octobre 2010

مذكرة المجلس الاستشاري حول إصلاح القضاء

يقترح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مجال تقوية ضمانات استقلالية القضاء من الجانب الدستوري، التنصيص في الدستور على القضاء كسلطة، والتنصيص على ضمان الدستور لاستقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعدم تدخلهما في العمل القضائي وسير المحاكمات، وإسناد النيابة عن رئيس المجلس الأعلى للقضاء للرئيس الأول للمجلس الأعلى، وإضافة رئيس مجلس الدولة إلى الأعضاء الدائمين إذا ما تم إحداث هذه المؤسسة مستقبلا.

كما اقترحت المذكرة في هذا الصدد دائما، إضافة شخصيات حقوقية لعضوية المجلس مشهود لها بالكفاءة والنزاهة يعينها جلالة الملك في بداية كل ولاية جديدة للأعضاء المنتخبين، بالإضافة إلى التنصيص في الدستور على وحدة الهيئة القضائية لتشمل قضاة الحكم والنيابة العامة والقضاة الملحقين بمختلف الإدارات والبعثات، فضلا عن التنصيص في الدستور على أن للمجلس الأعلى للقضاء وحده دون غيره صلاحية تسيير السلطة القضائية بمقتضى القانون.

وفي ما يتصل بشق تنظيم المجلس الأعلى للقضاء، همت مقترحات المذكرة إصدار قانون تنظيمي يحدد مهام المجلس الأعلى للقضاء، وطريقة عمله، وانتخاب أعضائه، وتحديد معايير دقيقة لترقية القضاة، وتأديبهم، وضمان استقلالهم، وتخصيص مقر خاص للمجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة إلى التنصيص على الاستقلال الذاتي والمالي للمجلس الأعلى للقضاء.

وبخصوص مراجعة القوانين، اقترح المجلس في مذكرته أن تشمل هذه المراجعة كلا من النظام الأساسي للقضاة، والتنظيم القضائي للمملكة، والمرسوم المنظم لاختصاصات وزارة العدل، أما بالنسبة للسياسة الحكومية في مجال العدل، فقد تداولت اللجنة في موضوع السياسة العدلية الوطنية واعتبرت أن هذه السياسة هي من اختصاص الحكومة ممثلة في وزارة العدل، إذ هي المكلفة بإعداد هذه السياسة وضبط الموارد المالية اللازمة لها والمسؤولة عن تنفيذها وتتبعها تحت إشراف الملك ومراقبة البرلمان، ومن تم فإن كل ما يرتبط بهذه السياسة ولا علاقة له بإصدار الأحكام أو بالعمل القضائي فيجب أن يظل بيد الحكومة.

وبخصوص السياسة الجنائية، التي يسهر حتما على تطبيقها، الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى والنيابات العامة، فإن اللجنة ذهبت إلى أن المنطق القانوني يحتم التعاون بشأنها بين وزير العدل والوكيل العام للمجلس الأعلى باعتباره على رأس هرم النيابة العامة في المغرب، وسيكون من اللازم- تضيف المذكرة- وضع قانون منظم للسياسة الجنائية يسند تطبيقه إلى كل من وزير العدل والوكيل العام لدى المجلس الأعلى.

وتوقفت مذكرة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عند مجال التكوين وإعادة التكوين، مقترحة في هذا المضمار ضرورة خضوع المترشحين لمهنة القضاة لبحث اجتماعي مسبق وكذا لاختبار نفسي عند اجتيازهم للامتحان الشفوي عن طريق أخصائيين في التحليل النفسي، كما اقترحت إشراف المجلس الأعلى للقضاء على التكوين المستمر للقضاة، بالإضافة إلى تزويد المعهد العالي للقضاء بمختبرات علمية متطورة في مختلف مجالات التكوين.

ولما كان النهوض بمجال القضاء يستند، من بين ما يستند عليه، على توفير الإمكانات المادية والبشرية الضرورية، فقد اقترحت اللجنة في مذكرتها رصد ميزانية للتجهيز والتسيير لكل محكمة يكون رئيسها هو الآمر بالصرف، والزيادة في عدد القضاة والموظفين والأطر التقنية بالمحاكم على نحو يناسب عدد القضايا المسجلة سنويا بكل محكمة، ومراجعة نظام الأجور والرفع منها وخلق حوافز مشجعة لهم، متوقفة عند ضرورة تحديد معايير دقيقة في اختيار مسؤولي كتابة الضبط بالمحاكم، والرفع من الميزانية المخصصة للعدل بصفة عامة.

وبعدما شددت المذكرة على ضرورة مساهمة المجتمع المدني والإعلام في توعية المواطنين من أجل إشراكهم في استرجاع ثقتهم في العدالة، تناولت أهمية تفعيل دور التمثيليات المهنية (الوداية الحسنية للقضاة، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، ورابطة العدول، وجمعية المفوضين القضائيين...) في مجالات التخليق ونشر الثقافة القانونية، وتوحيد العمل القضائي، ومن جهة أخرى، أبرزت ضرورة مراجعة الأنظمة الخاصة بمساعدي القضاء على نحو يحقق المصداقية، والشفافية، واسترجاع ثقة المواطنين في العدالة.

Revue de Presse du Co

MarocHebdo

Du 15 au 21 Octobre 2010

DROITS DE L'HOMME:

une plate-forme de dialogue international

C'est à Casablanca, le 12 octobre 2010, que le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), Ahmed Herzenni, a plaidé pour la mise en place d'une plateforme permanente de dialogue entre les pays arabes et ceux de l'Amérique Latine pour promouvoir les droits de l'Homme. C'était lors de la première rencontre arabo-ibéro-américaine des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme.

Un rendez-vous qui ouvre un nouveau chapitre dans le traitement des droits de l'homme au Maroc et dans le monde arabe. C'est dans cette optique que M. Herzenni a insisté sur l'institutionnalisation de ce dialogue et aussi le rapprochement les pays arabes et les pays latino américains dans les domaines économique, politique et culturel.

En effet, cette rencontre, qui s'inscrit en droite ligne des objectifs stratégiques du comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme pour la période 2010-2013, est l'aboutissement des efforts diplomatiques déployés par le Maroc pour asseoir les bases d'une action commune et d'un partenariat agissant pour la défense des questions de droits de l'Homme.

Cette action commune, portée aujourd'hui à bras le corps par les institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme, se donne comme objectif principal une nouvelle politique de respect des droits humains qui fasse barrage à toutes les exactions attentatoires aux droits de l'Homme.

Il faut aussi rappeler que cette rencontre historique a réuni des pays comme la Mauritanie, l'Algérie, l'Egypte, la Palestine, le Qatar, Oman, l'Espagne, le Portugal, l'Equateur, l'Argentine, le Venezuela, le Mexique, le Nicaragua et le Salvador.■

الصحراء الأسبوعية
Du 27/09 au 03/10/10

ضحايا انتهاكات الماضي بالداخلة يطالبن بالتسوية العاجلة لملفاتهن

احتجت مجموعة من النساء ضحايا الاعتقال التعسفي بمدينة الداخلة على التصريحات الأخير للمسؤول عن الفرع الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، التي أشار فيها إلى أن جميع الحالات والملفات الخاصة بتعويض المتضررين بالأقاليم الجنوبية قد تمت تسويتها بالكامل، معتبرين تصريحاته مجانبة للصواب؛ على اعتبار أن مدينة الداخلة وحدها لا تزال تضم ما يزيد عن 30 ملفا في لائحة الانتظار بعد مضي 5 سنوات على تسوية ملفات قلة قليلة. كما أنهم أفادوا الجريدة بلائحة كبيرة من المقصيين، تضم كلا من (زغمان نيروبة OD213490 . بعيلة المليح OD4383 ـــ ماغة المكبولة OD14177 . السملالي ميمونة OD 499 . بارك الله الشريفة OD37068 . وكذلك نافع الغالية . بعيلة نبغوها . دكالة بيروك . المكي بتاح . صالح براي . منوهة الخطاط . بداهي أحمد . البخاري حمدي... وآخرون). المحتجون خرجوا عن صمتهم في اللحظة الأخيرة، معلنين أنهم لن يتنازلوا عن حقهم الذي تضمنه لهم دولة قطعت أشواطا في طي صفحة الماضي. بعض المحتجات أشارت إلى أن «المسلسل بدأ مع انطلاق المسطرة التي اعتمدتها هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي لم تستثن في معالجتها، ولم تقص أبناء الصحراء من الدخول في هذه المرحلة المهمة من تاريخ المغرب؛ حيث توصل الجميع بملف الهيئة الذي على أساسه سيتم تعويض المتضررين. لكن بعد إرسال كل المتطلبات، استفاد البعض فيما قيل للبقية إنكم في لائحة الانتظار». وتضيف أخرى: «قد طال انتظارنا، ولن نصبر أكثر مما صبرنا»، في إعلان صريح من المتضررات بأنه لا مناص من الخروج من سياسة الهروب إلى الأمام التي تمارس في هذا الملف. بعيلة المليح، معتقلة سابقة، قالت «إن توصيات إدريس بن زكري ذهبت سدى؛ حيث لم تتم إعادة المطرودين من عملهم كما هو الشأن بالنسبة لي؛ فأنا كنت موظفة في اتصالات المغرب، لكنني فصلت من العمل، ولحد الآن لم يتم اتخاذ أي إجراء من أجل أن أعود إلى عملي. جل النسوة أصبحوا بعد اعتقالهن دون بطاقة إنعاش أو أي دخل يعينهن على نوائب الدهر». وفي لقاء بجريدة الصحراء الأسبوعية، تساءلت المجموعة . التي تعتبر نفسها أهملت طوال هذه المدة . حول المعايير المعتمدة في التعويض، والتي قالوا عنها بأنها كانت جد مجحفة في حق معتقلي الداخلة مقارنة مع نظرائهم في الأقاليم الجنوبية، رغم أنهم قضوا نفس العقوبات، واعتقلوا في نفس الظروف. كما نددوا بالمماطلة التي طالت معتقلي الداخلة الذين لا يزالون ينظرون بعين الترقب لأي ردود إيجابية.

أ.درويش

Revue de Presse

La nouvelle Tribune
14 10 10

CEDAW, quid de la levée des réserves par le Maroc ?

La décision du Maroc de lever ses réserves sur la CEDAW, annoncée dans le message Royal du 10 décembre 2008 à l'occasion du 60ème anniversaire de la Déclaration universelle des droits de l'homme fut accueillie avec une grande liesse, notamment par les féministes. Cela représente une pierre de plus dans l'édifice de la démocratisation souhaitée par le Maroc, le principe de l'égalité étant un maillon fondamental dans ce processus. En effet, il a fallu attendre près de deux décenniers pour franchir le pas, puisque le Maroc a ratifiée cette convention en 1993, au moment où la Tunisie l'a fait en 1985, et ce n'est qu'en 1996, que l'Algérie, s'est décidé à leur emboîter le pas.

Cette ratification, fut accompagnée de réserves dans les trois pays, sur la base d'une incompatibilté avec leur traditions, religion, iu culture. Ce qui, in fine, vide cette ratification de son sens, puisque ses réserves remettant en cause la possibilité pour les femmes de jouir des droits énoncés dans la Convention. Les articles 2, 9, 15 et 16 sont les plus contestés (voir encadré).

Aujourd'hui, deux ans après, à l'occasion de la journée de la femme marocaine, on se pose

la question sur la suite réservée à cette décision de levée de réserves.

Quoi de neuf ?

Depuis l'annonce de cette décision dans la Lettre Royale, adressée au CCDH, rien n'a été fait. Aucune déclaration de la part du gouvernement, aucun commité de travail sur la question, c'est le silence total. Ce qui pousse les associations féministes à exprimer leur sceptissisme. « Faut-il prendre en considération le discours adressé à l'extérieur qui laisse supposer un engagement total de l'Etat marocain en matière de levée de toutes les réserves ? Ou alors, faut-il plutôt croire au discours dirigé vers l'intérieur qui renvoie, selon toute vraisemblance, à une levée limitée et sans réelle portée de certaines réserves ? », s'interroge-t-on à l'ADFM (Association démocratique des Droits des Femmes). Et de poursuivre « selon certaines sources autorisées, les réserves sur les dispositions qui ont directement trait au but et à l'objet de la CEDAW, à savoir les articles 2, 15 et 16 seront maintenues ou, au mieux, remplacées par des déclarations explicatives. »

A la LDDF (Ligue Démocratique des Droits des Femmes) on revendique la révision de plusieurs lois, en vue d'en éliminer toutes les formes de discrimination. « Le gouvernement doit veiller à ce que toutes les lois nouvellement adoptées ou à adopter, suite à la levée de ces réserves, soient appliquées de manière saine et juste conformément à la philosophie des droits humains et non de manière à les contourner comme cela fut le cas pour certaines applications. »

S'agit-il d'un recul ?

Partant, il est clair aujourd'hui que la concrétisation de cette levée de réserves attise l'attente, particulièrement dans l'aune du Code de la famille. Le dispositif abroge systématiquement certaines réserves. Il faut juste avoir le courage de passer le cap en nommant clairement les choses.

Le gouvernement devrait peut être se pencher sur l'examen des modalités concrètes pour la levée des réserves après un long cheminement, en vue d'une véritable consécration du principe de l'égalité.

Enfin, on se demande d'ailleurs, si ce silence n'est pas en partie dû au bruit de certaines réactions au lendemain de l'annonce de cette levée de réserves. D'aucuns avaient estimaient que La levée des réserves sur la Cedaw, aura sans doute des répercussions sur le nouveau Code de la Famille. Elle permettra de revoir certains textes incompatibles avec l'esprit d'égalité de la Déclaration universelle des droits de l'Homme, notamment la question de la polygamie et le patrimoine.

Leila Ouazry